

خاتمة المستدرك

[63] وفي البحار طريق آخر الى كتاب زيد النرسي، ذكر أنه وجده في مفتاح النسخة التي وقعت إليه، وهي النسخة التي أخرج منها أخبار الكتاب، والطريق هكذا: حدثنا الشيخ أبو محمد هارون بن موسى التلعكبري - أيده. □ - قال: حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني، قال: حدثنا جعفر بن عبد □ العلوي أبو عبد □ المحمدي، قال: حدثنا محمد بن أبي عمير، عن زيد النرسي (1). وإنما أوردنا هذه الطرق، تنبيهاً على اشتهاار الاصل المذكور فيما بين الاصحاب واعتباره عندهم، كغيره من الاصول المعتمدة المعول عليها، فإن بعضاً حاول إسقاط هذا الاصل، والطعن في من رواه. واعترض أولاً: بجهالة زيد النرسي، إذ لم ينص عليه علماء الرجال بمدح، ولا قدح. وثانياً: بأن الكتاب المنسوب إليه مطعون فيه، فإن الشيخ قدس سره حكى في الفهرست، عن ابن بابويه قدس سره: أنه لم يروأصل زيد النرسي، ولا أصل زيد الزراد، وأنه حكى في فهرسته، عن شيخه محمد بن الحسن بن الوليد: أنه لم يرو هذين الاصلين، بل كان يقول: هما موضوعان، وكذلك كتاب خالد بن عبد □ بن سدير، وأن واضع هذه الاصول محمد بن موسى الهمداني (2)، المعروف بالسمان. والجواب عن ذلك: إن رواية ابن أبي عمير لهذا الاصل تدل على صحته، واعتباره، والوثوق بمن رواه، فإن الاستفادة من تتبع الحديث، وكتب الرجال بلوغه الغاية في الثقة، والعدالة، والورع، والضبط، والتحذر عن التخليط، والرواية عن الضعفاء والمجاهيل، ولذا ترى أن الاصحاب يسكنون

(1) بحار الانوار 1: 43. (2) الفهرست: 71 /

(*) 290.